السياسة الزراعية
ومعضلة الأمن الغذائي في إيران

د. فضيل إبراهيم مزاري

أستاذ محاضر - جامعة الشلف بالجزائر

مقدِّمة

احتلَّت مسألة الأمن الغذائي حيِّزًا واسعًا، ضمن الأجندات الوطنية والأُممية، منذ خمسينات القرن العشرين، إذ اتُّخذت سياسات وطنية ودولية لمواجهة تفشِّي الجوع، ومظاهر انعدام الأمن الغذائي. لكن عديدًا من الدول النامية فشلت في معالجة هذه القضية بأشكال متفاوتة، نظرًا إلى اعتبارات داخلية، على غرار الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية والمناخ، والسياسات المُنتهَجة، والاحتكار والهيمنة، التي تتميَّز بها الأسواق الدولية للحبوب والتكنولوجيات الزراعية الحديثة، فضلًا عن عوامل خارجية، منها طبيعة العلاقات بين الدول، وواقع سوق الحبوب، الذي تأسَّس على احتكار القلَّة ولا يزال، وخضوع هذه السوق لإملاءات السياسة وشروطها المُجحفة. وهُنا تكمُنَ المعضلة الأساسية للدول ضعيفة الإنتاج في مجال الحبوب، الذي يُعتبَر مصدر البروتينات للعوائل الفقيرة ومتوسِّطة الدخل، كما يُعتبَر المصدر الأساسي لإنتاج اللحوم والحليب، وبالتالي يحمل أهمِّية إستراتيجية في سلَّة الأمن الغذائي.

تُعتبَر إيران من الدول التي تواجه إشكالية في ما يتعلَّق بالأمن الغذائي، ويعود أصل المشكلة إلى تشابُك العوامل الداخلية والخارجية في صياغة ملامحها، وذلك على الرغم من أنَّ إمكانيات وموارد إيران ضخمة، مقارنةً بعديد من الدول النامية الأخرى. فعلى مدار عقود، اعتمدت إيران مجموعة من المخطَّطات لتحقيق الأمن الغذائي، كما أقرّت حزمة من الإجراءات للحد من التبعية الغذائية للسوق الدولية، إذ اتّخذت سياسة التنمية الزراعية آليةً لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية الإستراتيجية، وأهمّها القمح، واتّجهت إلى توسيع الأراضي المروية لضمان استقرار الإمدادات الغذائية سنويًا، لكن هذه السياسات لم

تعُد كافية لتوفير الاحتياجات الغذائية للشعب الإيراني المتزايد سنويًا مع تزايد متطلَّباته الغذائية.

تتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيسي، وهو: ما العوامل التي تسبَّبت في وجود معضلة تتعلَّق بالأمن الغذائي في إيران؟ ولماذا لم تنجح السياسات الزراعية في مواجهة هذه المعضلة على الرغم من الموارد الطبيعية التي تتمتَّع بها إيران؟

وتقدِّم الدراسة ثلاثة افتراضات رئيسية لتوضيح أبعاد هذه المشكلة وأسبابها، وهي كالتالي:

الافتراض الأول: وجود علاقة عكسية بين ضعْف الاستثمارات الزراعية وضعْف أداء الاقتصاد الإيراني، والعقوبات الاقتصادية، وتفاقُم أزمة الغذاء في إيران.

الافتراض الثاني: وجود ارتباط عكسي بين ضعف الاقتصاد الريفي وارتفاع مؤشِّر الفقر، وانتشار مظاهر انعدام الأمن الغذائي في الريف الإيراني.

الافتراض الثالث: وجود علاقة طردية بين توسيع الاستثمارات الزراعية وتكثيف استخدام التكنولوجيا الزراعية بمختلف أنواعها، وتحقيق الأمن الغذائي الإيراني.

وبناءً على ذلك، تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور، هي: أولًا: واقع الأمن الغذائي، ثانيًا: السياسات الزراعية في إيران، ثالثًا: عوامل تراجُع تأثير المقاربة الإيرانية في تحقيق الأمن الغذائي، رابعًا: السياسة الاجتماعية بديلًا لتحقيق الأمن الغذائي في إيران.

أولًا: واقع الأمن الغذائي في إيران

يمكن التطرُّق إلى واقع أزمة الأمن الغذائي في إيران من خلال مفهومَين رئيسيَّين، هُما رأس المال الزراعي، والأمن الغذائي، وذلك على الترتيب الآتي:

1. ضعف رأس المال الزراعي

رأس المال الزراعي يُعبِّر عن مجموعة الموارد الطبيعية والبشرية والوسائل والتقنيات التي تُستخدَم في الإنتاج الزراعي. ويختلف حجم رأس المال الزراعي من دولة إلى أخرى، فمنه ما هو مرتبط بالعوامل الطبيعية، كالموقع الجغرافي والمناخ والمساحات الزراعية التي تتوفَّر للبلد، وآخر مرتبط بالتكنولوجيات الزراعية الحديثة، التي باتت عنصرًا بالغ الأهمِّية في تعزيز رأس المال الزراعي. ومع ذلك يوجد عديد من الدول النامية تفتقر إلى هذه التقنيات ولا يزال الفلاحون فيها يستخدمون الوسائل التقليدية في الزراعة.

في ما يخُصّ الموقع الجغرافي، فإنَّ المناخ والتضاريس يؤثِّران بشكل كبير في رأس المال الزراعي، فالدول التي تتميَّز بإنتاجها الزراعي الكبير سنويًّا لا تحقِّق

ذلك، لأنَّها تستخدم أحدث التكنولوجيا الزراعية فقط، بل في الغالب لأنَّها تمتلك إمكانيات طبيعية هائلة تمكَّنت من استغلالها بالكفاءة المطلوبة، وهذا ما ينطبق على روسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية. وعلى الرغم من وجود دول عديدة تتميَّز بضخامة رأس مالها الطبيعي، فإنها لم تتمكَّن من تحقيق اكتفائها الذاتي في المحاصيل الزراعية الإستراتيجية في سلَّة الأمن الغذائي، وهذا يعود في جزءٍ كبير منه إلى محدودية الاستثمارات في القطاع الزراعي، وضعْف مستوى التكنولوجيا الزراعية، لا سيّما في شقَّيْها الكيماوي والحيوي.

تطبيقًا على إيران، يمكن القول إنَّها تُعتبَر من بين الدول الجبلية، أي التي يوجد بها جبال كثيرة، وأهمّها سلسلة جبال زاغروس، التي تحيط مجموعة من الأحواض والسهول، ومن بينها ما يُعرَف بالهضبة الوسطى، التي تقع في وسط إيران، لكن هذه الهضبة مُغطّاة بمنطقتين صحراويتين، هي «صحراء الملح: دشت كافير»، و«صحراء لوت: دشت الفراغ»[1]، ومن بين أهمّ السهول التي تمتلكها سهل قزوين وسهل خوزستان، والأخير يمتَدُّ على طول 160 كم، ويتعمَّق داخليًّا بمسافة 120 كم، أمَّا سهل قزوين فيمتَدُّ على طول ساحل بحر قزوين بمسافة 640 كم، ويمتد إلى الداخل بمسافة 50 كم.

كما يتميَّز المناخ الإيراني بكونه جافًّا وشبه جافٍّ بشكل عام، فـ90% من مساحة إيران تُعتبَر جافّة أو شبه جافّة[2]، لكنَّ مُناخ بحر قزوين يتميَّز بالاعتدال صيفًا والأمطار الغزيرة شتاءً، إذ يبلغ معدل تهاطُل الأمطار في عموم البلاد 250 مم في السنة، لينخفض في حالات معينة في الهضاب إلى 100 مم سنويًّا، لكن يبقى مناخ بحر قزوين مميَّزًا بهطول مطرية كبيرة تصِل إلى 1300 مم في السنة[3].

يتّضِح من المعطيات أعلاه أنَّ إيران تعاني من مشكلة عميقة في المناخ، الأمر الذي يؤثِّر بشكل مباشر في القطاع الزراعي. وبهذا يمكن القول إنَّ إيران من بين الدول التي تعاني سوء الحظ الجغرافي، إذ تُعتبَر تضاريسها وعرة في الغالب ومناخها حارًّا جافًّا في غالب البلاد، ما يعني أنَّ الإمكانيات الزراعية محدودة، مقارنةً بمتطلَّبات السُكّان، إذ تتربَّع إيران على مساحة زراعية تزيد على 17,5 مليون هكتار، لكنَّ غالبيتها ذات مردودية محدودة، وهذا نظرًا إلى الطابع الصحراوي والجبلي للبلاد، كما أنَّ الشُحّ المطري يؤثِّر بشكل مباشر في عملية الإنتاج الزراعي. وعلى الرغم من أنَّ إيران تؤكد حيازتها أكثر من 9,5 مليون هكتار من الأراضي المروية، فإنَّها تعاني من عجز مائي يُقدَّر بـ81,3%[4]، الأمر الذي يزيد تعقيد الأمن الغذائي الذي يتطلَّب كمِّياتٍ كبيرةً ومُستدامةً من المياه.

جدول رقم 1: يبيِّن طبيعة الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي والقوى العاملة الزراعية في إيران لسنة 2020م

المساحة الإجمالية	مساحة الأراضي الزراعية/ مليون هكتار	مساحة الأراضي المروية/مليون هكتار	إنتاج المحاصيل الزراعية/ مليون طن	القوة العاملة الزراعية/ مليون شخص
1,648,000 كلم^2	17,536	09,6	74,403	3,8

The Source : 1-Food and Agriculturale Organisation of the United Nation, Statistical Yearbook : World Food and Agriculture 2022, Rome.

2. انعدام الأمن الغذائي

يُعرَّف الأمن الغذائي بأنَّه توافُر الأغذية (مبدأ الوفرة)، وإمكانية الوصول إليها اقتصاديًا (مبدأ القُدرة)، واستمرار تدفُّقها يوميًا (مبدأ الاستقرار)، و«مبدأ السلامة» الذي يتضمَّن مفهوم الأمان الغذائي من مياه نظيفة وطعام صحي[5]. ويوجد اتّجاهان في تحقيق الأمن الغذائي يعتمد أولهما على النهج الليبرالي، إذ يراعي أولويات السوق والميزة التنافسية التي توفِّرها السوق الدولية للأسعار، بدل التركيز فقط على الإنتاج المحلِّي، أمَّا الاتّجاه الثاني فيعتمد على النهج القومي، ويركِّز على الاكتفاء الذاتي في إنتاج المحاصيل الزراعية الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي. وتوجد عدَّة مفاهيم مرتبطة بمفهوم الأمن الغذائي، أهمُّها مفهوم انعدام الأمن الغذائي، الذي تعرِّفه المنظَّمة الدولية للأغذية والزراعة بأنَّه الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكمِّيات الكافية من الأغذية، لضمان نمو وتنمية طبيعيَّين، وحياة مفعمة بالنشاط والصحة. وقد تنشأ هذه الظاهرة نتيجة عدم توافُر الأغذية، أو عدم كفاية القُدرة الشرائية، أو التوزيع غير الملائم، أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأُسَر. وقد يكون انعدام الأمن الغذائي، إلى جانب تقهقُر أوضاع الصحة وممارسات الرعاية والإطعام غير المناسبة، مُزمنًا أو مَوسميًا أو انتقاليًا[6].

ويُعَدُّ مؤشِّر الفقر من بين أكبر المؤشِّرات دلالةً على التعبير عن الوضع المعيشي في أيّ بلد، لأنَّه يُبيِّن نسبة الدخل المخصَّصة للإنفاق على الغذاء، ومدى حصول الأفراد

على مدخول مستقرٍّ لتوفير الغذاء. من هذا المدخل، تُشير الأرقام إلى أنَّ وضع الأمن الغذائي في إيران يواجه كثيرًا من المشكلات، لا سيّما في المناطق الريفية.

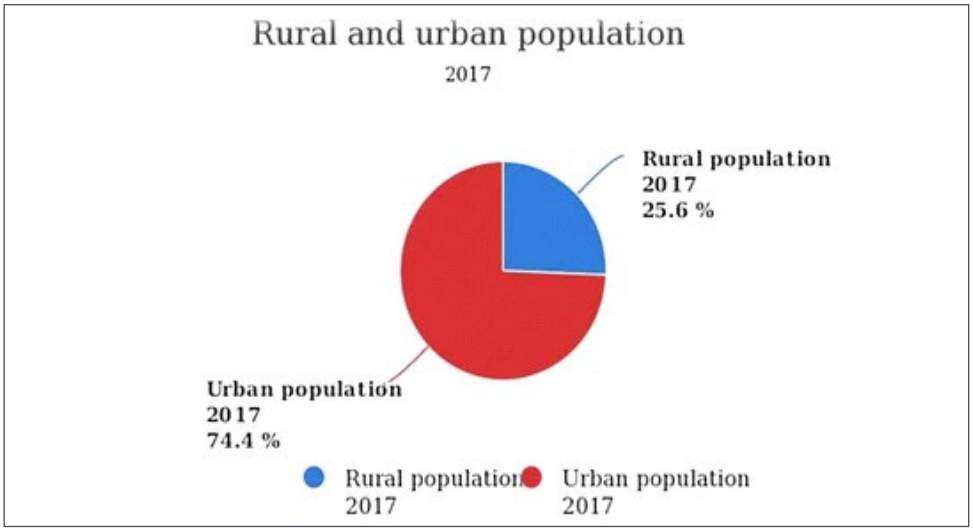

Source: Mohammad Emami (etal.), Agricultural mechanization, a key to food security in developing countries: strategy formulating for Iran, Agriculture & Food Security volume 7, No. 24 , 2018, accessed: September 26, 2023, https://doi.org/10.1186/s40066-018-0176-2

ينتشر الفقر في إيران بشكل رهيب في الأوساط الريفية، على غرار كثير من الدول، وهو مرتبط بشكل كبير بزراعة الكفاف، كما أنَّه ينتشر في ضواحي المُدُن. وإذا كان يتعذَّر قياس الفقر بدقَّة في أيّ دولة، لكونه ظاهرة سوسيولوجية مُركَّبة، فإنَّ البنك الدولي يعمل على إصدار تقارير دورية لهذه الظاهرة في مختلف دول العالم، ومن بينها إيران، التي يتبيَّن أنَّ مؤشِّر الفقر فيها مرتفع جدًّا، خصوصًا في الريف والهوامش الحضرية. وهذا أثَّر بشكل مباشر في انعدام الأمن الغذائي، إذ توجد نِسَبٌ مرتفعة من النساء الحوامل، اللائي يعانين من فقْر الدم، والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والإصابة بداء القَزَم[7]، فمؤشِّرات الفقر مرتفعة ومتباينة من منطقة إلى أخرى، ومؤشِّرات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة، كما أنَّ النظام الغذائي الإيراني غير قادر على تمكين الأُسَر الفقيرة من الحصول على احتياجاتها الغذائية الأساسية بشكل مستمرٍّ، خصوصًا وقت الأزمات الاقتصادية الدولية، وفي حالات الجفاف.

جدول رقم 2: يبيِّن نسبة الفقر وعدد الذين يعانون سوء التغذية في إيران

عدد السُكّان/ مليون نسمة	نسبة الفقر/سنة 2019م الذين يقلُّ دخلهم اليومي عن 2,15 دولار		عدد الذين يعانون سوء التغذية سنة 2020م بالمليون
	في المدينة	في الريف	
87,290	%27,6	%53	3,4

The Source : -1Food and Agriculturale Organisation of the United Nation, Statistical Yearbook : World Food and Agriculture 2022, Rome./ -2 World Bank Group, Poverty & Equity Brief : Middle East & North Africa, Islamic Republic Of Iran, Octobre 2022.

يبيِّن الجدول (2) أنَّ نسبة الفقر مرتفعة في إيران بشكل عام، لكنَّها مرتفعة جدًّا في الريف بشكل خاص، وهذا يعكس حجم البطالة والهشاشة الاجتماعية، كما أنَّ الجدول يبيِّن أنَّ عدد الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية يزيد على ثلاثة ملايين مواطن، كما أنَّ عدد الأفراد غير القادرين على تأمين غذاء صحي لذواتهم يفوق 17 مليون فرد، وهذا رقم كبير ينعكس على الوضع الصحي العام لهؤلاء الأفراد، لا سيّما النساء الحوامل والمرضعات. وانتشار ظاهرة سوء التغذية يبيِّن حجم الأزمة الغذائية في إيران، ويعكس بصورة مباشرة مؤشِّر الفقر الذي يفوق في المناطق الريفية 50%.

جدول رقم 3: يبيِّن مظاهر انعدام الأمن الغذائي في إيران لسنة 2020م

انتشار فقر الدم عند النساء بين 15 و49 سنة	عدد الأفراد غير القادرين على تأمين غذاء صحي/ بالمليون	نسبة الأفراد غير القادرين على تأمين غذاء صحي	نسبة انتشار سوء التغذية المعتدل بين السُكّان	نسبة انتشار سوء التغذية الشديد بين السُكّان	نسبة انتشار تقزُّم الأطفال ما دون 5 سنوات
%24,1	17,1	%20,3	%42,4	%7,7	%6,3

The Source : 1- FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO. (The State of Food Security and Nutrition in the World). Rome, 2022.

يعتمد الجدول (3) على مجموعة من المؤشِّرات لقياس ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في إيران، والأرقام تبيِّن أنَّ الوضع الغذائي لا يزال متأزِّمًا، فانتشار ظاهرة فقْر الدم بين النساء يعكس واقع التغذية.. وتؤكد الدراسات الإيرانية مثلًا أنَّ نسبة

56% من النساء يعانين من فقْر الدم ونقْص الزنك، ونقْص فيتامين «A»، ونقْص شديد بفيتامين «D»[8]، ما ينعكس سلبًا على الأمن الصحي للأطفال.

وفي العَلاقة الارتباطية بين الزراعة والأمن الغذائي، ورغم التحسُّن الكبير في الاقتصاد الزراعي الإيراني وتحسُّن مستويات الإنتاج الغذائي، فإنَّ إيران لا تزال تواجه مجموعة من العوامل تؤثِّر في أمنها الغذائي، إذ بلغ العجز الغذائي ذروته سَنَتَي 2015/2014م، وكذا سنة 2018م، وهذا لاعتبارات الجفاف، والعقوبات الاقتصادية، وضعْف النمو الاقتصادي نتيجة جائحة كوفيد-19، وتراجُع أسعار النفط[9]، كما أنَّ القراءة في قيمة الإنتاج الزراعي الإيراني (74,4 مليون طن سنة 2020م) تبيِّن أنَّ اقتصادها الزراعي يُعتبَر منتجًا، لكن سُكَّان الريف لا يزال الجزء الأكبر منهم يعيش ضمن الطبقة الفقيرة، وهذا راجع إلى عدم اهتمام الحكومة بسياسات التنمية الريفية، وبالاقتصاد الريفي، كما أنَّه يعكس عدم حضور سياسات الدولة في مجال الدعم التقني والمالي والبنية التحتية في الريف الإيراني، وهذا كله انعكس سلبًا على سُكَّان الريف، وأثَّر أيضًا في الاقتصاد الزراعي.

إنَّ ضعف الاقتصاد الريفي أثَّر في الأمن الغذائي للسُكَّان بشكل عام، وفي الريف الذي يعامل على أنه مجالٌ سوسيو-اقتصادي بشكل خاص، الأمر الذي يقتضي تدخُّل الحكومة بسياسات مختلفة، أهمُّها السياسات الاجتماعية، وسياسات التنمية الريفية، وذلك للنهوض بالاقتصاد الريفي، والقضاء على الفقر وهشاشة السُكَّان، ومشكلات الأمن الغذائي، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ويقتضي هذا الأمر انتهاج سياسة اجتماعية شاملة تُراعي المنظومة الاقتصادية الإيرانية من جهة، والخلل القائم في التنمية المناطقية من جهة ثانية، كما تستهدف تنمية الهوامش الريفية والحضرية، والعمل على ضمان توفيرِ المواد الغذائية الأساسية بأسعار في متناول الأُسر الفقيرة والطبقة الهشَّة بشكل عام.

ثانيًا: السياسات الزراعية في إيران

اتّخذت إيران من المخطَّطات الخُماسية آلية للتنمية الزراعية، وقد وضعت الحكومة الإيرانية منذ سنة 1989م سياسة زراعية تهدف إلى تطوير الإنتاج في شعبة الحبوب، والتخلُّص من التبعية الغذائية للسوق الدولية التي تتميَّز باحتكار القِلَّة، لا سيّما في ظل التوتُّر الذي كان يطبع العلاقات الإيرانية مع الدول الكُبرى. وبهذا تدخَّلت الحكومة وفق طريقتين: أولًا عن طريق السياسة السِّعرية، ويحدث هذا بوضع سعر مضمون لشراء المحاصيل الزراعية الإستراتيجية -وأهمُّها محصول القمح- من المزارعين، وثانيًا الدعم المالي والتقني للمزارعين بشكل مباشر، إذ استهدفت تطوير إنتاج محصول القمح الذي مُنِحت له ميزانية مُعتبَرة قُدِّرت بـ1,5

مليار دولار، وخُصِّصت له مساحة زراعية تزيد على خمسة ملايين هكتار، فالمساحة الزراعية المخصَّصة لإنتاج الحبوب بشكل عام تبلغ 10,230 مليون هكتار[10]، وهذا الرقم يعكس درجة اهتمام الحكومة الإيرانية بالمحاصيل الزراعية الإستراتيجية في سلَّة الأمن الغذائي، ورغبتها الشديدة في التخلُّص من التبعية للسوق الدولية. وبهذا ارتفع معدل إنتاج القمح من 5,7 مليون طن سنة 1989م إلى 11 مليون طن سنة 2004م[11]، وإلى 15 مليون طن سنة 2020م[12].

جدول رقم 4: يوضِّح معدلات إنتاج الحبوب في إيران لسنة 2020م/الوحدة مليون طن

القمح	الشعير	الذرة	الأرز
15	03	1,4	02

The Source : -1 Food and Agriculturale Organisation, Statistical Yearbook : World Food and Agriculture 2022, Rome.

جدول رقم 5: يوضِّح معدلات الإنتاج والاستيراد لمحصول الحبوب في إيران لسنة 2020م/الوحدة مليون طن

معدل الإنتاج	معدل الاستيراد	الميزان التجاري الغذائي/مليار دولار	نسبة التبعية للسوق الدولية في شعبة الحبوب: 2019/2017م
22,013	9,328	-4,087	%37,5

The Source : -1Food and Agriculturale Organisation, Statistical Yearbook : World Food and Agriculture 2022, Rome.

يبيِّن الجدولان (4 و5) مدى قوّة القطاع الزراعي الإيراني في إنتاج الحبوب، التي وصلت سنة 2020م إلى أكثر من 22 مليون طن، على الرغم من الجفاف، لكن بالمقابل تشير القراءة في الميزان التجاري الغذائي إلى أنَّه يتّجه إلى العجز كلَّ سنة، وتبيِّن تزايُد نسبة التبعية للسوق الدولية في محصول الحبوب الواقع الحقيقي للقطاع الزراعي، الذي لم يعُد قادرًا على تلبية الاحتياجات الغذائية للشعب الإيراني، إذ تؤكد إحصائيات منظَّمة الأغذية والزراعة الدولية أنَّ خسارة الميزان التجاري الزراعي تضاعفت ما يقارب ثلاث مرات منذ عشرين سنة، إذ سجَّل سنة 2000م خسارة بـ1,619 مليار دولار، وسجَّل سنة 2010م خسارة بـ2,423 مليار دولار، وظلَّ المؤشِّر سلبيًّا إلى أن سجَّل سنة 2020م خسارة بـ4,087 مليار دولار[13]. وهذا يبيِّن كمية الأغذية التي تستوردها الحكومة الإيرانية من السوق الدولية. كما عمِلَت الحكومة الإيرانية كذلك على تحديث القطاع الزراعي وإمداده بالتكنولوجيات

المختلفة، سواء الميكنة أو استخدام التكنولوجيا الكيماوية لرفع معدلات الإنتاج.

الجدول رقم 6: يبيِّن تطوُّر الجرارات وآلات الحصاد الزراعي في إيران بين عامي 2005/1992م

السنة	عدد الجرَّارات		عدد الحاصدات	
	الموزَّعة	المُتاحة للاستعمال	الموزَّعة	المُتاحة للاستعمال
1992م	12,469	220,947	578	5,554
1993م	8,296	214,653	534	6,024
1994م	7,321	207,294	480	5,918
1995م	4,217	196,084	113	5,806
1996م	5,250	167,423	179	5,558
1997م	4,715	136,337	220	5,253
1998م	2,039	114,095	191	4,809
1999م	3,917	91,991	280	4,532
2000م	4,378	82,130	298	4,509
2001م	7,474	84,578	363	4,763
2002م	12,613	91,649	368	4,890
2003م	14,111	97,808	452	4,780
2004م	16,212	104,016	639	4,695
2005م	16,890	108,527	701	4,818

المصدر: أفشين أمجدي، أمير حسين جيذري، ميكنة الوضع الزراعي في إيران، مجلة الاقتصاد الزراعي والتنمية، العدد 55، خريف 2015م، ص163. (المقال منشور بالفارسية)

يبيِّن الجدول رقم (6) وجود تذبذُب في دعْم الحكومة للقطاع الزراعي بالميكنة الزراعية، إذ قدّمت الحكومة 12,46 ألف جرَّار سنة 1992م، لكنَّ هذا الدعم انخفض سنة 1998م إلى 2,03 ألف جرَّار، ثمَّ عاد إلى الارتفاع سنة 2005م إلى 16,89 ألف جرَّار، وبالمقابل، وعلى الرغم من كل هذا الدعم، فإنَّ القطاع الزراعي عرف انخفاضًا في عدد الجرَّارات، إذ كان القطاع يوفِّر 220,94 ألف جرَّار سنة 1992م، ليتراجع إلى 108,52 ألف جرَّار سنة 2005م. والأمر نفسه بالنسبة للحاصدات، إذ كان القطاع يحصل سنة 1992م على 5,55 ألف آلة حصاد، تراجعت سنة 2005م إلى 4,81 ألف آلة حصاد، وهذا راجع إلى التضاريس الإيرانية الوعرة، وعدم توفُّر قطع

الغيار اللازمة لإصلاح الماكينات المتعطِّلة. وعلى الرغم من كل المجهودات الحكومية، لا يزال عديد من المزارعين الإيرانيين يستخدمون وسائل إنتاج تقليدية، خصوصًا صغار الفلاحين في الريف، الذين لا يزالون يعانون من ضعْف في الميكنة الزراعية[14].

ويبيِّن هذا الواقع الخلل القائم في القطاع الزراعي، فلم يشمل التحديث والتنمية الزراعية المناطق الزراعية الإيرانية كافّة، بل كان الأمر فيهما انتقائيًّا ومركِّزًا على المناطق التي تدرُّ محاصيل زراعية كبيرة، وهي تلك الأحواض والسهول التي تتميَّز بكمِّيات كبيرة من الأمطار والأراضي الخصبة، وأهمُّها حوض ساحل بحر قزوين، وحوض خوزستان.

وقد أدَّت سياسات التنمية الزراعية إلى تغييرات جوهرية في القطاع الزراعي الإيراني، فقد حقَّقت إيران تقدُّمًا ملحوظًا في التحديث والتنمية الزراعية، كما تمكَّنت من رفع معدلات إنتاج الحبوب، وبالأخصّ القمح، الذي يُعتبَر من المحاصيل الإستراتيجية، لكنَّ الإنتاج لا يزال محدودًا وغير قادر على تلبية احتياجات المواطنين، خصوصًا مع الصدمات المناخية والجفاف، أضِف إلى ذلك المناطقية في عملية التنمية الزراعية، فعديد من المناطق لا يزال يعاني من تخلُّف في وسائل الإنتاج الزراعية[15]، فضلًا عن الضعْف الشديد في التكنولوجيا الحيوية التي بإمكانها رفْع معدلات الإنتاجية للهكتار الواحد، لا سيّما في ظل التطرُّف المناخي الحاصل في المنطقة. وبالتالي لم تتمكَّن إيران من التخلُّص من التبعية الغذائية للسوق الدولية، التي بلغت سنة 2020م نسبة 37,5%، وهي نسبة مرتفعة تؤثِّر في القُدرة الشرائية للمواطن الإيراني، خصوصًا في حالات اضطراب السياق الدولي، وارتفاع أسعار الحبوب، كما أنَّ إهمال الريف أثَّر سلبًا في الاقتصاد الفلاحي بشكل عام، وعلى الفقر الريفي بشكل خاص، وهذا أثَّر في مؤشِّر الأمن الغذائي للسُكَّان الريفيين بشكل عميق.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إنَّ مؤشِّر الأمن الغذائي في إيران لا يزال ضعيفًا، فعلى الرغم من القُدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي، وعلى الرغم من حجم النمو الذي شهِده، فإنَّه لا يزال غير قادر على توفير مختلف المحاصيل الزراعية بأسعار في متناول الطبقة الفقيرة. ويبدو أنَّ القطاع الزراعي اليوم يخضع لقانون تناقص الغلَّة، خصوصًا مع الجفاف، وضعْف الاستثمارات الحكومية في القطاع الزراعي، وهذا سيؤدِّي إلى مزيد من التبعية الغذائية للسوق الدولية، وبالتالي تأزُّم الأمن الغذائي للأُسَر الفقيرة في الريف وفي الهوامش الحضرية، نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الغذائية عالميًا وداخليًا.

ثالثًا: عوامل تراجُع تأثير المقاربة الإيرانية في تحقيق الأمن الغذائي

يخضع الأمن الغذائي في أيّ دولة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والطبيعية والسياسية والاجتماعية، ولقد صارت لكُلِّ دولة سياسة خاصّة بأمنها الغذائي، تتدخَّل الحكومة بخيارات متعدِّدة لتحقيقها. وبالنسبة لإيران، التي تُعتبَر دولة متوسِّطة الدخل، وتتبنَّى خيار الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية الإستراتيجية آليةً لتحقيق الأمن الغذائي[16]، فإنَّ هذا الخيار أصبح صعب المنال، وحجم التبعية الغذائية يزداد كلَّ سنة مع تراجُع أداء القطاع الزراعي، وزيادة النمو الديموغرافي. ومن هُنا يمكن تحديد أسباب فشل المقاربة الإيرانية في الأمن الغذائي في ما يلي:

1. العوامل الطبيعية:

تتمثَّل، كما سبقت الإشارة، في محدودية الموارد الطبيعية، خصوصًا في المناطق الجنوبية والشمالية لإيران، حيث تقِلّ الأراضي الخصبة، فهذه المناطق يقِلُّ فيها الاستثمار الزراعي الحكومي، وتنتشر فيها زراعة الكفاف، نظرًا إلى محدودية الموارد الطبيعية، وضعْف البنية التحتية، وبالتالي ينتشر فيها الفقر، الذي يؤثِّر في الأمن الغذائي بشكل مباشر، كما أنَّ انتشار الجفاف بشكل مطرد سنويًّا أثَّر بشكل كبير في القطاع الزراعي الإيراني، خصوصًا مع التغيُّرات المناخية، وارتفاع درجة حرارة الجو، بما أدَّى إلى تراجُع قُدرات الريِّ الزراعي، وأيضًا مع تراجُع حصَّة إيران من مياه نهر هلمند، الذي ينبع من أفغانستان[17].

2. العوامل الاقتصادية:

ضعْف أداء الاقتصاد الإيراني عمومًا، خصوصًا مع تزايُد العقوبات الاقتصادية، وتبعات جائحة كوفيد-19، الأمر الذي أثَّر سلبًا في الاستثمارات العمومية، وزيادة التضخم، ما أدَّى إلى زيادة البطالة، وانعكس سلبًا على الأمن الغذائي، يُضاف إليه بشكل خاص:

أ. **ضعْف الاقتصاد الريفي**، بما انعكس سلبًا على حياة سكان القرى بشكل عام، نتيجة انتشار البطالة، ومظاهر انعدام الأمن الغذائي، وهذا يقتضي الاهتمام بسياسات التنمية الريفية والاقتصاد الزراعي بشكل شامل، فالنُّظُم الغذائية، التي تكون أقوى في الريف، تتمتَّع باستقرار كبير في وقت الأزمات الغذائية[18].

ب. **ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي**، نتيجة ارتفاع أسعار المُدخلات الزراعية، أدَّى إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، وانعكس سلبًا على الأمن الغذائي للشعب الإيراني[19].

ج. **ضعْف البنية التحتية**، لا سيّما الطُرُقات المهترئة، وأنظمة الإرشاد الزراعي، وأنظمة الري الزراعي، وأنظمة النقل والتخزين والتعليب، ما ترتَّب عليه تَلَفُ أكثر من 30%

من المحاصيل الزراعية سنويًا، كما أنَّ الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات وغياب عمليات التنظيف والمعالجة أدَّى إلى تدهور مساحات زراعية مُعتبَرة[20]، الأمر الذي أثَّر بشكل سلبي في العملية الزراعية، وأثَّر في مداخيل المزارعين بشكل عام.

د. يتأثَّر الأمن الغذائي في أيّ دولة بعاملين أساسيين، وهما: إمدادات الطاقة الغذائية، ومتوسِّط قيمة إنتاج الغذاء، وهذان المؤشِّران ضعيفان في إيران بالنظر إلى مجموعة من العوامل، أهمُّها تكلفة إنتاج الغذاء، ومتوسِّط دخل الفرد، وبالتالي تتأثَّر حصيلة الفرد من السُّعرات الحرارية. وبهذا لا يمكن أن يحصل على الطاقة التي توفِّر له حياة صحية ونشِطة، ومن هُنا يتأثَّر الأمن الغذائي بشكل مباشر، وتنتشر مظاهر نقْص التغذية[21].

3. العوامل الخارجية:

يُسهم البُعد الدولي في تعقيد إشكالية الأمن الغذائي في إيران، نظرًا لأيديولوجيا النُّخبة الحاكمة، والطموحات الإقليمية، وعلاقاتها مع الدول الكُبرى، والسياق الدولي المضطرب. ويتجلَّى تأثير البُعد الخارجي في ما يلي:

أ. الإنفاق الكبير لإيران على القطاع الحربي والنزاعات الإقليمية، ما أثَّر سلبًا في الاستثمارات الحكومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فكُلَّما ازدادت حدَّة النزاعات الإقليمية، ارتفعت ميزانية الدفاع، وانخفضت النفقات على الشؤون الاجتماعية، وبالتالي تتضرَّر الأسَر، خصوصًا تلك التي لا تملك دخلًا يوفِّر لها المتطلَّبات الغذائية الأساسية[22].

ب. العقوبات الاقتصادية، فبما أنَّ الأمن الغذائي الإيراني مرتبط بالأداء الاقتصادي وبالسوق الدولية، فإنَّ العقوبات المفروضة سنة 2018م أثَّرت بشكل كبير في الأمن الغذائي، فبعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي سنة 2018م، خسِرَت العملة الإيرانية ثلثَي قيمتها، وبهذا ازداد التضخم، الأمر الذي أدَّى إلى ارتفاع غير مسبوق للمواد الغذائية، وهذا انعكس سلبًا على أمنها الغذائي[23].

ج. الأزمات الدولية، على الرغم من استفادة إيران من الحرب الروسية-الأوكرانية نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز، فقد صحب هذا الارتفاع ارتفاعٌ غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية، لأنَّ روسيا وأوكرانيا تُعتبَران من بين أهمّ المساهمين في السوق الدولية للحبوب، إذ تُسهم روسيا بما يزيد على 42 مليون طن في سوق الحبوب (قمح، شعير، ذرة)، وتُسهم أوكرانيا بأكثر من 50 مليون طن من نفس المحاصيل، وفقًا لإحصائيات 2021/2020م. أمّا بالنسبة للبذور الزيتية ودوّار الشمس، فإن البَلَدين يُهيمنان على ما يقارب 50% من السوق العالمية[24]، ونظرًا إلى صعوبة حصاد كل المحاصيل الأوكرانية وتصديرها نتيجة الحرب وإغلاق الموانئ، فإنَّ السوق الدولية عرفت تراجعًا في عرْض الحبوب.

أثَّرت هذه الدينامية المتسارعة في أسعار المواد الغذائية فقفزت من 8 إلى 22%، وفقًا لمنظَّمة الأغذية والزراعة الدولية[25]، كما ارتفعت أسعار الحبوب مباشرة بعد الحرب إلى 440 يورو للطن من القمح، أي ما يقارب الضعف، مقارنةً بصيف سنة 2021م، لكنّها بدأت في التراجع في ما بعد لتصِل إلى 330 يورو للطن[26]، الأمر الذي أثَّر سلبًا في الدول المستوردة للغذاء، ومن بينها إيران، إذ أصبحت تستورد تضخمًا يضاف إلى التضخم القائم في اقتصاد البلاد. وبالتالي أثَّرت بشكل مباشر على القُدرة الشرائية للمواطنين الإيرانيين، وانعكس الأمر على أمنهم الغذائي بدرجات متفاوتة. ودائمًا تبقى الأُسَر التي تفتقر إلى دخل مستقِرٍّ، تعاني من تبِعات هذه الصدمات في النظام الغذائي، فالنظام الغذائي الإيراني، وإن كان قادرًا على الصمود نظرًا إلى استفادة الحكومة من ارتفاع أسعار المحروقات، فإنَّه بقِيَ عاجزًا عن تمكين الأُسَر الفقيرة من اقتناء الاحتياجات الغذائية ذات الاستهلاك اليومي.

في المجمل، يمكن القول إنَّ الإحصاءات تُظهِر الاعتماد العميق للأمن الغذائي على الواردات. على سبيل المثال، بلغت نسبة الاعتماد على واردات الحبوب في إيران 28,7% في عام 2014م، ولا تزال واردات البلاد الغذائية مرتفعة، كما أنَّ استغلال الموارد المائية في إيران، التي تزيد نسبتها على المتوسِّط العالمي بأكثر من 70%، غير فعّال. وفي الوقت نفسه فإنَّ 74% من أراضي إيران، أي نحو 120 مليون هكتار، غير صالحة للزراعة. ومن المتوقَّع أنَّه في السنوات المقبلة لن يوجد ما يكفي من المياه في إيران، حتى لهذه المساحة الصغيرة من الأراضي الزراعية. هذه الظروف، إلى جانب قضاياها السياسية والدولية وسياساتها الخارجية، تجعل مستقبل الزراعة والأمن الغذائي في إيران أكثر صعوبة وتحدِّيًا. وفي ظل هذه الظروف، يتعيَّن على إيران أن تحدِّد التحدِّيات الحالية، وأن تركِّز على مستقبل الغذاء والزراعة[27].

رابعًا: السياسة الاجتماعية بديلًا لتحقيق الأمن الغذائي في إيران

تختلف السياسات الاجتماعية من دولة إلى أخرى، وهذا راجعٌ إلى تاريخ كل دولة، وإلى درجة تقدُّمها الاقتصادي، ونَسَق الرفاه الاجتماعي المُتَّبَع. وغالبية الدول النامية تعمل على ضمان الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية لجميع السُّكّان، مثل: التعليم والصحة وخدمة العجَزة والمسنِّين، لكن لا تُوجَد في إيران إجراءات تحمي الفقراء من العَوَز الاجتماعي[28]. يؤكد محمد علي كاديفار Mohammad Ali Kadivar وجود قاعدة ثابتة في السياسة الاجتماعية الإيرانية، وهي الارتباط الوثيق بين ارتفاع أسعار النفط والنمو الاقتصادي والحد من الفقر[29]، لكن إذا كان هذا مؤكدًا، عبر مختلف السياسات الاجتماعية التي تتّخذها الدولة للحد من الفقر، فإنَّ سياسة إعادة التوزيع للحكومة غير كفؤة، وتعوزها الشمولية، لا سيّما في المناطق الريفية، وعلى مستوى

الهوامش الحضرية، وتلك المناطق المناوئة لأيديولوجيا النُّخبة الحاكمة التي تقِلّ فيها الاستثمارات الحكومية، ويرتفع فيها مؤشِّر الفقر وعدم الاستقرار السياسي.

بعد فشل رهانات تحقيق الاكتفاء الذاتي، وانتشار مظاهر انعدام الأمن الغذائي، عملَت الحكومة الإيرانية على تأسيس المجلس الأعلى للصحة والأمن الغذائي سنة 2004م[30]، واتّخذت برنامج «المخطَّط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 2016/2011م»، وهو مخطَّط يهدف إلى وضْع كل المحافظات الإيرانية في وضْع آمن، من حيث الأمن الغذائي[31]، لكنَّ ضعْف التنسيق بين الوزارات المختلفة، وعدَم الأخذ بتوصيات المجلس، وافتقاره إلى نظام استجابة، أعاق نشاطاته[32]، وبالتالي لا يزال الأمن الغذائي في إيران متأزِّمًا. وتبقى بهذا «منظَّمة الإدارة والتخطيط» الحكومية أهمّ مؤسَّسة تعمل على التنمية الاجتماعية، والحد من الفقر، وهذا بالتعاون والتنسيق مع المنظَّمات الخيرية غير الحكومية[33]، إذ يجري تقديم المساعدات إلى الفقراء والمحرومين في إيران، لكن حجم انتشار هذه الجمعيات وارتباطاتها مع مختلف الأنساق الاجتماعية هو الذي يحدِّد مدى عدالة توزيعها المساعدات، كما أنَّ هذه المساعدات تُعتبَر عملًا تطوُّعيًّا إيراديًّا من الجمعية، لا تُحاسَب عليه في أيّ قصور أو انتقائية في عملية التوزيع، وهي في الوقت نفسه تخفِّف من معاناة الفقراء، وتحدّ من غضبهم تجاه الأداء السياسي للقيادة الإيرانية.

تُوجَد في إيران مجموعة من المؤسَّسات الخيرية تعمل على تقديم المساعدات إلى الطبقة المحرومة، ومن أهمّها: «لجنة الإمام الخميني للإغاثة The Imam Khomeini Relief Committee»[34]، التي تعمل على تقديم المساعدات المالية والغذائية إلى أبناء أفراد الجيش المُتوفين خلال الحرب العراقية-الإيرانية، كما تتولَّى توزيع مختلف المساعدات على الفئات المحرومة، لا سيّما تلك المتضرِّرة من الظواهر الطبيعة كالزلازل والفيضانات وغيرها. وإذا كانت هذه الجمعية لها دور سياسي لخدمة شرعية ولاية الفقيه، فإنَّها تقدِّم مساعداتٍ مهمَّةً تمكِّن فئة من المواطنين المحرومين من تأمين العيش الكريم لهم، فهي مسؤولة عن تقديم 92% من المساعدات على مستوى الدولة، كما تتلقَّى التحويلات المالية من الحكومة، وأيضًا تتلقَّى تحويلات المتطوِّعين في الداخل الإيراني. وتوجد مؤسَّسات أخرى، أهمُّها: مؤسَّسة الفقراء التي أُنشِئت بعد الثورة سنة 1979م، ومؤسَّسة الشهداء، ومؤسَّسة المحاربين القدامى المصابين، وغيرها من المؤسَّسات التي تعمل على تقديم المساعدات وفقًا للمعتقدات الدينية الإيرانية[35]. فإذا كانت هذه الجمعيات تلعب دورًا مُهمًّا في تغطية الضعف الذي ينتاب السياسات الاجتماعية، فإنَّ ارتفاع مؤشِّر الفقر الذي أثَّر بشكل كبير في الأمن الغذائي للمواطنين الإيرانيين يُبيِّن حجم الضعف الذي ينتابها، وبالتالي بدأت مظاهر الأزمة تظهر على شكل احتجاجات متتالية في عديدٍ من المحافظات الإيرانية.

خلاصة

خلاصة القول أنَّ الشعب الإيراني يعاني من أزمة في الأمن الغذائي، لكن بدرجات متفاوتة، وهذا حسب الأماكن التي ينتشر فيها الفقر. ويزداد تأثير هذه الأزمة كُلَّما ظهرت أزمة اقتصادية عالمية، أو عندما يجري فرْض عقوبات اقتصادية على إيران، أو اضطراب السياق الإقليمي أو الدولي، كما يتأثَّر الأمن الغذائي بتراجع أسعار النفط. صحيح يمكن القول يوجود اقتصاد زراعي في إيران مكّن الدولة من بناء نظام غذائي يعتمد بنسبة كبيرة على الاكتفاء الذاتي، لكن هذا النظام غير قادر على تمكين الأُسَر الفقيرة من اقتناء احتياجاتها الغذائية بأسعارٍ في متناول قُدرتها الشرائية، كذلك غير قادر على سدِّ فجوة التبعية الغذائية التي تزداد حدّتها كل سنة نتيجة عوامل طبيعية متعلِّقة بالجفاف، وأخرى ديموغرافية، ومنها ما هو متعلِّق بالاقتصاد الإيراني، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وطبيعة الموازنة الإيرانية التي تتّجِه إلى الإنفاق على الدفاع والتسليح بدل الاستثمار في الاقتصاد والشؤون الاجتماعية.

إنَّ حلَّ معضلة انعدام الأمن الغذائي في إيران يبدأ بوضع سياسات بَينية شاملة لجميع القطاعات، تعمل على معالجة مشكلة الفقر والحرمان الاجتماعي، خصوصًا في المناطق الريفية والهوامش الحضرية، كما تزيد تحسين الاستثمارات في الاقتصاد الزراعي، والعمل على بناءِ الاقتصاد الريفي بمجالاته المختلفة، وكذا وضْع سياسة للعدالة الاجتماعية التي تمكِّن جميع المواطنين من الحصول على احتياجاتهم الغذائية التي توفِّر لهم حياة سليمة ونشِطة في كل المناطق، وبشكل مُستدام، وهذا هو المفهوم العميق للأمن الغذائي.

مصادر ومراجع

(1) Glenn E. Curtis and Eric Hooglund, Op. cit. p. 84.
(2) Food and Agriculturale Organisation, Country Profile- Iran, (2008, Rome), P. 1.
(3) Glenn E. Curtis and Eric Hooglund, Iran : a country study, (Washington : Library of Congress Cataloging- Publication Data, 2008), PP. 87 -84.
(4) F.A.O, Statistical Yearbook : World Food and Agriculture, (Rome, 2022), P. 336.
(5) منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي: تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، (روما، 2014)، ص50.
(6) المرجع نفسه، نفس الصفحة.
(7) Zahra Ardakani and Others, Op. Cit. P 23.
(8) Ibid. P 181.
(9) Mohammad Bagher Ghalibaf and other, Stability of Food Security in Iran; Challenges and Ways Forward: A Narrative Review, (Iran J Public Health, Vol. 51, No.12, Dec 2022), P. 2659.
(10) Ibid. P. 321.
(11) Glenn E. Curtis and Eric Hooglund, Op. cit. PP. 172 -170.
(12) F.A.O, Op. cit. p. 165.
(13) F.A.O, Statistical Yearbook, Op. Cit. P. 220.
(14) Mostafa Karbasioum and Others, Changes and Problems of Agricultiral Development in Iran, (World Journal of Agricultural Sciences, N 2008 ,(06) 04), P.P .761 -760.
(15) Ibid. P. 761.
(16) Mesbah Motamed, Developments in Iran's Agriculture Sector and Prospects for U.S. Trade, (A Report from the Economic Research Service, United States Department of Agriculture, July 2017), P 8.
(17) For mor see, Fuad Shahbazov, Escalation of Water Conflict: Iran and Afghanistan at the Brink https://gulfif.org/escalation-of-water-conflict-iran-and-afghanistan-at-the-brink/ seen : 26/08/2023.
(18) Mohammad Bagher Ghalibaf and other, Op. Cit. P 2661.
(19) Reza Mohammadi and Gholamrezayavari, The Effect of Aggregate Measurement of Support on Urban Households' Food Security Index in Iran, (Biomedical & Pharmacology Journal, Vol. 2015 ,(1)8), P. 199.
(20) Zahra Ardakani and Others, Food and Nutrition Security in Iran : Application Of TOPISS Technique, (NEW MEDIT N. 2017/1), P. 19.
(21) Ibid. PP. 25 ,24.
(22) Kamran Rabiei, Op. Cit. P 39.
(23) Jalal Hejazi, and Sara Emamgholipour, The Effects of the Re-imposition of US Sanctions on Food Security in Iran, (International Journal of Health Policy and Management, 2022, 11), P. 652.
(24) F.A.O, The Importance of Ukraine and The Russian Federation for global agricultural markets, and The Risks Associated With The war in Ukraine, (Rome, June 2022), PP. 9 -6.
(25) Ibid. P. 02.
(26)https://www.lepoint.fr/monde/les-prix-des-cereales-retrouvent-leur-niveau-d-avant-guerre-en-ukraine24_2487275-2022-08-24-.php11#, vue le 25 Mais 2023.
(27) Mohammad Emami (etal.), Agricultural mechanization, a key to food security in developing countries: strategy formulating for Iran, Agriculture & Food Security volume 7, No. 2018 , 24, accessed: September 2023 ,26, https://doi.org/10.1186/s2-0176-018-40066
(28) أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، تر: فايز الصياغ، ط4، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص400.
(29) Mohammad Ali Kadivar , Social Development and Revolution in Iran, (Forthcoming in Sociology of Development. Volume 8 Issue 2, June 2022). P 19.
(30) Behzad Damari and other, Nutrition and food security policy in the Islamic Republic of Iran: situation analysis and roadmap towards 2021, (Eastern Mediterranean Health Journal, World Health Organisation, Vol. 24 No. 2018 – 2), P .182.
(31) Ibid. P 178.
(32) Ibid. P 182.
(33) Ibid. P 12.
(34) Glenn E. Curtis and Eric Hooglund, Op. cit. p. 139.
(35) Institute of Development Studies, Centre for Social Protection and World Food Programme, Social Protection and Safety Nets in Iran, (December 2015), P. 09.